

تجربة العدالة الانتقالية في المغرب بين الإنصاف والمصالحة

دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: زهير عطوف

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧

إدراك RAK
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

٣	مقدمة
٥	المحور الأول: مقارنة العدالة الانتقالية وسياقها في المغرب
٥	١. مقارنة مفهوم العدالة الانتقالية في المغرب:
٦	٢. لماذا خاض المغرب تجربة العدالة الانتقالية؟
٩	المحور الثاني: مناهج العدالة الانتقالية في المغرب
٩	١. منهجية عمل هيئة الإنصاف والمصالحة كآلية للعدالة الانتقالية
١١	٢. تعزيز مسار المصالحة الوطنية
١٣	المحور الثالث: هيئة الإنصاف والمصالحة: التوصيات والآمال
١٣	١. نتائج وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة
١٥	٢. هيئة الإنصاف والمصالحة وإشكالية التحول الديمقراطي
١٧	المحور الرابع: إشكالات العدالة الانتقالية في المغرب وبداية مرحلة ما بعد الربيع العربي
١٧	١. إشكاليات تجربة المغرب في العدالة الانتقالية
١٩	٢. تجربة العدالة الانتقالية فيما بعد الربيع العربي
٢١	خاتمة

مقدمة

تعتبر تجربة العدالة الانتقالية آلية تستخدمها المجتمعات والشعوب في مراحل انتقالية بعد أن تنتهي الحرب، أو بعد أن يتم تغيير النظام السياسي الحاكم، أو التغيير فيه بما يفتح الطريق لتقبل فكرة العدالة الانتقالية. وهي تعني باختصار أن يتم التصالح مع الماضي. فرغم انتهاء الصراعات والحروب تبقى الذكريات والآلام قائمة. وفي الوقت الذي يتطلع الضحايا خلاله إلى معاقبة شديدة للجناة، يتشبث الجناة أكثر بالسلطة وببالغون في الاستبداد للنجاة من العقاب، فتأتي العدالة الانتقالية كحل وسط للاعتراف بمعاناة المظلومين والسماح لهم بالتحدث بحرية عن المظالم التي تعرضوا لها، دون أن تزج بشكل قطعي بالمسؤولين عن هذه الجرائم في السجون. وهكذا لا تبقى المجتمعات منقسمة بين روايتين متضابرتين للماضي، بل تتوصل إلى معرفة الحقيقة، حقيقة مشتركة يقر بها الظالم والمظلوم فيبدأ بعدها بالالتئام وجبر الضرر، ومن ثمة تنطلق مرحلة جديدة يساهم خلالها الجميع في مسار تحول ديمقراطي.

والمغرب يأتي في هذا السياق فهو من الدول التي طبقت العدالة الانتقالية وهي التجربة الأولى من نوعها في العالم العربي والإسلامي، وهي قائمة على التعويض وجبر الضرر الذي من شأنه أن يحقق تصالحاً وتسامحاً وسلاماً بين أفراد مجتمع ما بعد الصراع. لهذا تعد تجربة العدالة الانتقالية في المغرب جديرة بالدراسة والتقييم.

بدأت العدالة الانتقالية في المغرب كعملية شاملة لتصحيح مسار طويل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فأخذت بعين الاعتبار الأوضاع المحلية والسياق الوطني، وعلاقة الحكومة بالمجتمع وهيئاته، وتضمنت إنشاء لجنة الإنصاف والمصالحة التي عملت على التحقيق وتعويض المتضررين، وساهمت من ثم في تأكيد أهمية حقوق الإنسان في المغرب. وفي هذا الإطار خطا المغرب خطوات مهمة في مسألة التحول الديمقراطي الذي بدأه منذ التسعينات من القرن الماضي، وساهمت تجربة العدالة الانتقالية في هذا الانتقال. فماذا نعني بالعدالة الانتقالية؟ وماهي مناهج ومعوقات العدالة الانتقالية في المغرب؟ وماعلاقتها بالتحول الديمقراطي المغربي؟ وهل ساهم الربيع العربي في تعزيز هذه التجربة؟ وماهي توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وآمالها؟

¹ زهير عطوف باحث مغربي متخصص في الشأن التركي والتسويق السياسي، عمل في المركز المغربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، حاصل على الماجستير من جامعة أولوداغ من مدينة بورصة التركية، أصدر كتاب "التسويق السياسي، الأحزاب التركية نموذجاً" باللغة التركية، طبع مرتين في ألمانيا وتركيا، وهو منشور في مجموعة من المواقع العالمية. صدر له العديد من الأبحاث والمقالات باللغة العربية والتركية في مجموعة من مراكز الأبحاث والمواقع الإلكترونية، وشارك في العشرات من المؤتمرات والندوات والدورات داخل تركيا وخارجها حول مواضيع تهتم الشباب والعلاقات التركية العربية، كما ألقى مجموعة من المحاضرات السياسية، وشارك في العديد من الحوارات السياسية في عدة قنوات عربية.

سنجيب عن هذه التساؤلات من خلال التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مقارنة العدالة الانتقالية وسياقها في المغرب

١. مقارنة مفهوم العدالة الانتقالية في المغرب.

٢. أسباب ودوافع مشروع العدالة الانتقالية في المغرب

المحور الثاني: مناهج العدالة الانتقالية في المغرب

١. منهجية عمل هيئة الإنصاف والمصالحة كآلية للعدالة الانتقالية.

٢. تعزيز مسار المصالحة الوطنية.

المحور الثالث: هيئة الإنصاف والمصالحة: التوصيات، الآمال

١. نتائج وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

٢. هيئة الإنصاف والمصالحة وإشكالية التحول الديمقراطي.

المحور الرابع: إشكالات العدالة الانتقالية في المغرب وبداية مرحلة ما بعد الربيع العربي

١. إشكاليات تجربة المغرب في العدالة الانتقالية.

٢. تجربة العدالة الانتقالية فيما بعد الربيع العربي.

المحور الأول: مقارنة العدالة الانتقالية وسياقها في المغرب

١. مقارنة مفهوم العدالة الانتقالية في المغرب:

تعرف "العدالة الانتقالية" بحسب تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي أنان" بأنها تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالاته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة^٢. وتتميز العدالة الانتقالية عن العدالة الكلاسيكية، أي عدالة المحاكم، بلجوها إلى مقارنة سياسية؛ حيث تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تماماً ولم تنتصر فيها قوى التغيير كلية. فيلجأ الأطراف لحل وسط من منطلق أنه يصعب محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي، ولا سيما عن الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، خاصة إذا كانوا لا يزالون ممسكين بجزء معتبر من السلطة، ومن ثم فالأهم هو تسهيل الانتقال نحو الديمقراطية، بمنح هؤلاء المسؤولين فرصة للمساهمة في مسار الانتقال بعدم ملاحقتهم قضائياً؛ لأنهم لا يزالون يمسكون بقدر مهم من السلطة، وبإمكانهم عرقلة التحول إن لم تُقدّم لهم ضمانات بعدم المتابعة والزج بهم في السجون^٣.

تقوم فلسفة العدالة الانتقالية على أن أي قانون أو إجراءات للعدالة الانتقالية يجب أن تحقق العديد من الأهداف والأغراض، وأن تقوم على العديد من المبادئ. فعلياً أن تضع الحلول والمقترحات والآليات الكفيلة بأن يعرف الناس الحقيقة، وأن يطلعوا على كل التفاصيل لما حدث من جرائم وانتهاكات وعدوان بحق المواطنين؛ ممّا يعني التحقيق والبحث والاستقبال للشكاوى والرفض للانتهاكات، وما يعنيه كذلك من الاستماع لشهادات الضحايا، والتقصي والتحقيق مع كل من وردت أسماؤهم في شهادات وفق آليات قضائية وإدارية، وبما يعنيه ذلك من اعتراف المتورطين بارتكاب الجرائم، وكشفهم عن كل الاعتداءات والانتهاكات التي مارسوها أو شاركوا في ارتكابها.

وكل ذلك يجب أن يتم استناداً إلى قوانين ونصوص قانونية صريحة، تتضمن الآليات والإجراءات اللازمة والكافية لتحقيق معرفة الحقيقة كاملة، والاطلاع عليها من قبل الأهالي والضحايا والجمهور وكافة المهتمين. ولضمان التنام الجروح يجب متابعة المؤسسات الحكومية المتسببة في هذه الجرائم، أو التي غضت الطرف عنها. حدث هذا سابقاً على سبيل المثال

^٢ العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منشورات الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي، نيويورك وجنيف، ٢٠١٤، ص: ٥.

^٣ عبد العزيز النويضي، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربي المغرب وجنوب إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ فبراير ٢٠١٣، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html>

في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ومحاكمات عام ٢٠١٠ في الأرجنتين ضد العسكر، ولجنة التحقيق والمصالحة في التشيلي، وهيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب عام ٢٠٠٤.

ولا يمكن فصل مشروع التحول السياسي في المغرب، من حيث الصيغة التي اتخذها في العقد الأخير من القرن الماضي، عن السياقات التاريخية التي تبلورت فيها تجارب العدالة الانتقالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية^٤، وفي هذا السياق فإن أغلب التجارب جاءت في مرحلة من التطور السياسي إما إثر ضعف أو قرب سقوط أو انهيار نظام سابق، أو في مرحلة انتقال ديمقراطي أو سياسي، أو في حالات دفع من المجتمع الدولي في إطار عملية بناء السلام بعد حرب أهلية، أو في إطار استمرارية النظام القديم عندما يحل وارث جديد لذلك النظام فيريد تصفية الإرث الثقيل للماضي كما حدث في حالة المغرب^٥.

وارتكزت العدالة الانتقالية في هذا الأخير من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة على مجموعة من الركائز تتمثل في البحث عن الحقيقة، والتعويض عن الأضرار، والمصالحة الوطنية، وضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان بالمستقبل.

ويمكن مقارنة عمل الهيئة عبر اختصاصين مركزيين: أولهما الاختصاص الزمني، وثانيهما الاختصاص النوعي. ويشمل الاختصاص الزمني التحري بشكل عام حول انتهاكات الفترة الممتدة من أوائل الاستقلال ١٩٥٦، إلى تاريخ المصادقة الملكية على إحداث هيئة التحكيم المستقلة سنة ١٩٩٩. أما الاختصاص النوعي فيختص بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اتسمت بالطابع الممنهج. وذلك انطلاقاً من أن اختصاص التحري والكشف عن الحقيقة يخول الهيئة التحقق من نوعية الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان ومدى جسامتها^٦.

٢. لماذا خاض المغرب تجربة العدالة الانتقالية؟

بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦، قامت الدولة بعدد من الإجراءات التي لم تلب طموحات شرائح كبيرة من المجتمع المغربي، وأضرت بمصالح فئات واسعة من المغاربة. وأمام تزايد حدة المعارضة لسياسات الدولة، شنت هذه الأخيرة حملات انتهاكات كبيرة في شأن المعارضين؛ حيث تم نفي عدد من السياسيين والنشطاء كما صُفي واعتقل العديد منهم، وقد تصدى الحسن الثاني ولي العهد آنذاك حينها بقسوة لانتفاضة مكناس عام ١٩٥٨، وانتفاضات منطقة الريف (في أقصى شمالي المغرب) عامي ١٩٥٨-١٩٥٩ التي نشبت بسبب إهمال الدولة لمناطقهم، وتعرض قيادات الريف ومناضليه للاعتقال والنفي، رغم أن تلك الانتفاضات كانت سلمية وطالبت بالإصلاح السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة، غير أن

^٤ كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحويلات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير ٢٠١٤)، ص: ١٠.

^٥ عبد العزيز النويضي، مصدر سابق.

^٦ محمد زين الدين، تصريف العدالة الانتقالية بالمغرب هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجاً، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد: ١٧٥٢.

١٢/٢/٢٠٠٦، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82325>

رد الدولة جاء قاسياً بتطويق تلك الأماكن بفرق عسكرية؛ ممّا أدى لمقتل واعتقال الآلاف من السكان، كما تزايد الإهمال المتعمد لتلك المناطق من قبل الدولة كنوع من العقوبة الجماعية^٧.

وقد شهد المغرب بعد أشهر قليلة من إعلان الاستقلال صراعاً دموياً حول السلطة، وشهد العالم القروي، في السياق نفسه، توترات وتمردات في مواجهة ما اعتبر سياسات التهميش من طرف الإدارة المركزية، كما تصاعد التوتر إثر اعتقال بعض زعماء الأحزاب حيث اندلعت حركات احتجاجية في عدد من البوادي والقبائل في ناحية منطقة الريف عموماً، وامتدت أيضاً إلى مدينة الدار البيضاء؛ ممّا جعل البلاد تعرف شبه حرب أهلية.

واستعملت الدولة لمواجهة هذه الأوضاع القوة في مناطق التوتر، ممّا اقترن بحدوث تجاوزات تمثلت في استعمال العنف المفرط والحرمان من الحرية، كما تدخلت القوات المسلحة ممّا ترتب عليه حدوث انتهاكات جسيمة خلفت أضراراً بالغة، ومست الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات من مناطق مختلفة في المغرب.

شهدت السنوات الأولى للاستقلال حركة متنامية لتوظيف عدد غير محدود من المعتقلات السرية، كما تحول عدد من دور السكنى ومحلات تدريب المقاومين للاستعمار إلى فضاءات احتجاز وتعذيب وتصفية في عدة مناطق مغربية^٨. ومن ثم ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كالاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي المتبوع بمحاكمة أو المتبوع بوفاة نتيجة تنفيذ حكم قضائي بالإعدام، وكذلك الوفاة أو الإصابة بالرصاص أو الاعتقال التعسفي خلال أحداث اجتماعية، إضافة إلى الاغتراب الاضطراري^٩.

وفي عام ١٩٦٠ أشيع عن مؤامرة لاغتيال ولي العهد آنذاك الحسن الثاني؛ ممّا دفع السلطات المغربية إلى خطف واعتقال العديد من الناشطين والمعارضين السياسيين، وفي عام ١٩٦٣ اتهمت الدولة معارضين بارزين بالتآمر ضد النظام الحاكم، وقامت باعتقال المئات منهم وعرضهم على محاكمات عسكرية، وصدرت الأحكام عام ١٩٦٤ بإعدام مجموعة من المتهمين والسجن المؤبد لمجموعة أخرى وبراءة بعضهم.

وبعد إعداد دستور يزيد من سلطات الملك ويقيد الحريات عام ١٩٦٢، ازدادت القبضة الأمنية في آذار/مارس عام ١٩٦٥ وحدثت مجزرة مروعة بحق مئات الطلاب والمتظاهرين؛ ممّا دفع الحسن الثاني إلى إعلان حالة الاستثناء (الطوارئ). بعد ذلك كادت محاولتان انقلابيتان عسكريتان عام ١٩٧١ و١٩٧٣ أن توديا بحكم الملك الحسن الثاني وبحياته، ليشهد المغرب بعدها حالات انتقامية واعتقالات واسعة ومحاكمات صورية، أبرزها محاكمة مراكش عام ١٩٧١، والقنيطرة عام

^٧ عمرو سراج، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، الهيئة السورية للعدالة الانتقالية، ٢٠١٤/٠١/٦، ص: ٥.

^٨ الحقيقة والمسؤولية على الانتهاكات، الكتاب الثاني، (الرباط: هيئة الإنصاف والمصالحة، ٢٠٠٦)، ص: ٥١ و 52.

^٩ كمال عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ٧.

١٩٧٣ لمحاسبة الانقلابيين^{١٠}. واستعمل محمد أوفقي^{١١} وزير الدفاع والداخلية آنذاك القوة المفرطة ضد كل من خالفه الرأي من اليسار المغربي بشكل عام، ومن سكان منطقة الريف، كما تم فتح سجن "تزامارت"^{١٢} الرهيب، أحد أشهر وأبشع مراكز الاعتقال في تاريخ المغرب، وُزج بمجموعة من المعتقلين فيه.

وعلاوة على ذلك اندلعت في بداية الثمانينات مظاهرات في عدد من المدن المغربية وعلى رأسها الدار البيضاء فيما سميت "بانتفاضة الخبز"، فكان رد السلطة عنيفاً جداً، فقتل المئات أثناء صد المتظاهرين كما اعتقل المئات. تكررت تلك المظاهرات أعوام ١٩٨١ في الدار البيضاء ١٩٨٤ و١٩٩٥ في مدن مختلفة، ولا سيما شمالي المغرب، و١٩٩٠ في مدينة فاس خصوصاً^{١٣}.

تم التحفظ على السجناء السياسيين في قلاع وسجون، وأيضاً في منازل معزولة ومبان خاصة غير معروفة، ومعظم تلك المباني لم تكن مقيدة في سجلات الحكومة، وشبكة من مراكز الحجز مخفاة لمدة أربعين سنة، وتم حبس نحو ٥٠ ألفاً وتعذيبهم، وفي بعض الأحيان إعدامهم. وشمل ذلك ماركسيين وقادة عماليين وإسلاميين وكل من يشتبه في تهديده للملكية. وتم اغتيال مجموعة من السياسيين في الشارع، واختطافهم ووضعهم في مراكز غير قانونية للاحتجاز. ويمكن الجزم بأن الأفعال التي مورست تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ حيث إن عدداً كبيراً من المواطنين كانوا ضحايا لجرائم الاختطاف والاحتجاز والتعذيب والاعتقال؛ وذلك بسبب انتمائهم إلى مجموعات سياسية أو إلى مجموعات تنتمي لحركة المقاومة للاستعمار، أو بسبب اعتبارهم خونة ومتعاملين مع السلطات الاستعمارية^{١٤}.

وقد وصف عهد الملك الحسن الثاني بـ"سنوات الرصاص" لكثرة ما جرى فيه من قتل وخطف، واعتقال تعسفي وتعذيب جسدي يسبب الموت أو العاهة الدائمة، ومحاكمات صورية بحق معارضين سياسيين ونشطاء مدنيين إلى جانب استهداف المتظاهرين. وشهدت السنوات العشر الأخيرة من عمر الملك الحسن الثاني تهديداً داخلية، وتوجهاً نحو مصالحة وطنية، وذلك ضمن مسار إصلاح سياسي واقتصادي متدرج بدأ منذ التسعينات من القرن الماضي.

^{١٠} عمرو سراج، مصدر سابق، ص: ٥ و ٦

^{١١} يوصف بـ"الجنرال الدموي"، ارتبط اسمه في عهد الملك الحسن الثاني بما يسمى في المغرب بـ"سنوات الرصاص" التي تميزت بتشديد القبضة الأمنية على الحياة العامة وقمع المعارضين. اتهم بالوقوف وراء اختطاف المعارض اليساري الشهير المهدي بن بركة، ثم بتدبير محاولة انقلابية للإطاحة بالعاهل المغربي عام 1972.

^{١٢} يقع معتقل أو سجن تازمامارت في محافظة الراشيدية في الجنوب الشرقي للمغرب، وهو أحد أفظع مراكز الاعتقال السرية في زمن ما يسمى بـ"سنوات الرصاص" في المغرب. استقبل منذ فتحه في صيف ١٩٧٣ أفواجاً من السجناء العسكريين والسياسيين، خرج اسمه من السرية إلى العلن لينتشر عبر العالم ويصبح نموذجا لمعتقل رهيب بظروف تنعدم فيها أبسط شروط الإنسانية، وظلت السلطات الرسمية تنكر وجود السجن إلى حين إغلاقه في ١٩٩١.

^{١٣} عمرو سراج، مصدر سابق، ص: ٥ و ٦.

^{١٤} الحقيقة والمسؤولية على الانتهاكات، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص: ٥١ - ٥٢.

في عام ١٩٩٩ خلف الملك محمد السادس والده في سدة الحكم، واتجه نحو مزيد من الإصلاحات السياسية وتعزيز حقوق الإنسان، كما أيد ودعم مسار تجربة العدالة الانتقالية^{١٥}، ومن ثم خاض المغرب هذه التجربة بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة سنة ٢٠٠٤، كآلية من آليات العدالة الانتقالية من أجل القطع مع "سنوات الرصاص" التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى سنة ١٩٩٩، والدخول في مرحلة جديدة من التحول والانتقال الديمقراطي والسياسي.

المحور الثاني: مناهج العدالة الانتقالية في المغرب

١. منهجية عمل هيئة الإنصاف والمصالحة كآلية للعدالة الانتقالية

شُكلت رسمياً لجنة أو هيئة الإنصاف والمصالحة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ باعتبارها آلية لكشف الحقيقة. وعند تأسيس هذه الهيئة كانت في العالم ٢٥ تجربة مع لجان الحقيقة في القارات الخمس، وكل منها لها خصوصية تميزها آنذاك. وكانت هذه المبادرة تعتبر أول تجربة في العالم العربي والإسلامي. وترأسها إدريس بن زكري^{١٦} أحد المعارضين والمعتقلين اليساريين، حيث كان سجيناً سياسياً لمدة ١٧ سنة، وضمت للجنة ١٧ عضواً أو مفوضاً كانوا مطالبين بتحديد مسؤولية هيئات الدولة والأطراف الأخرى.

تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة كهيئة أنيط بها تدير العدالة الانتقالية بالمغرب الراهن، أتت كمخاض عسير بغية تدير ملف انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب؛ ذلك أن تجربة العدالة الانتقالية بدأت بالمغرب سياسية قبل أن تتحول إلى توجهات حقوقية؛ إذ انطلقت مع جملة من المؤشرات السياسية. فعمل الهيئة لم يتبلور مع سنة ٢٠٠٤، بل أتى عبر سيرورة تاريخية انطلقت مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، لتجد إرادة سياسية قوية مع العهد الجديد (المقصود به عهد العاهل المغربي محمد السادس). وعلاوة على ذلك، تعتبر هيئة الإنصاف والمصالحة لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة، وقد أنشئت بناء على القرار الملكي بالموافقة على توصية صادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ذات اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ بحيث يأتي على رأس مهامها البحث والتحري والتقييم والتحكيم والاقتراح^{١٧}. والإفراج عن مئات من ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وإغلاق مراكز الاعتقال غير القانونية السابقة، وتعويض الآلاف من

^{١٥} عمرو سراج، مصدر سابق، ص: ٥-6.

^{١٦} شخصية بارزة في سجل الدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب. يعتبر مهندس مسلسل المصالحة وسياسة طي الصفحات السوداء لما يسمى بـ "سنوات الرصاص"، حيث استطاع أن يوفق بين العرض التصالحي الذي قدمته الدولة وبين مطالب ضحايا الانتهاكات، رغم أن المشروع لم يسلم من انتقاد الحقوقيين. توفي متأثراً بمرض السرطان يوم ٢٢ أيار/مايو 2007.

^{١٧} محمد زين الدين، مصدر سابق.

الأشخاص من طرف هذه الهيئة المستقلة للتعويض المترتب عن الضربين المادي والمعنوي للضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا لكل أنواع الاختفاء^{١٨}.

اعتمدت الهيئة، في تحرياتها بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مقارنة مبنية على إشراك كل المعنيين بهذا الملف، وخاصة الضحايا السابقين أو عائلاتهم. واستندت منهجية العمل على العناصر الأساسية التالية^{١٩}:

- تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مختلف المصادر.
- تلقي إفادات الضحايا السابقين.
- تلقي إفادات موظفين عموميين سابقين أو حاليين.
- الاطلاع على سجلات وثائق ممسوكة من طرف السلطات العمومية.
- القيام بزيارات ميدانية (مراكز الاحتجاز، المدافن...).
- إجراء اتصالات مباشرة مع مسؤولين أمنيين.

وتلزم الهيئة وأعضاؤها بالكتمان التام لمصادر معلوماتها، وبالسرية المطلقة بخصوص مناقشاتها ومداولاتها، وتقوم أيضاً خلال أدائها لمهامها ببذل جميع المجهودات للكشف عن الوقائع التي لم يتم استجلاؤها بعد، وإصلاح الأضرار ورد الاعتبار للضحايا وترسيخ المصالحة؛ ولهذه الغاية تعمل كل السلطات العمومية والمؤسسات العامة على التعاون مع الهيئة، وتمكينها من كل المعلومات والمعطيات الكفيلة بإنجاز مهامها^{٢٠}. بالإضافة إلى أنه لا يحق لأي عضو أو مفوض في اللجنة أن يذكر المعتدين بالاسم، ولا يتم ذكر أحد من الجلادين، فإن عمل اللجنة وتقريرها لم يكن قضائياً ولا تنفيذياً بل كان استشارياً، حيث ناقشت الضحية دون أن تضع العقوبات على الجلادين.

ويمكن القول إن هيئة الإنصاف والمصالحة لم تكن منذ تأسيسها قوة مادية ولا قانونية، بل كانت بمنزلة إطار استشاري، وظلت ملحقة بالمجلس^{٢١} الاستشاري لحقوق الإنسان^{٢٢}. واعتمدت في مسعاها للكشف عن ظروف الاحتجاز والوفاة ودفن الضحايا، منهجية التزاوج بين تلقي الإفادات الشفوية من مصادر متعددة، والاطلاع على الوثائق والبيانات

^{١٨} انظر بيان الأسباب موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان-المتعلق بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، إثر الاجتماع العشرين بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تحول فيما بعد إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

^{١٩} الحقيقة والمسؤولية على الانتهاكات، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص: ٣٩.

^{٢٠} انظر بيان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

^{٢١} المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تم إنشاؤه في ظل التحول السياسي الذي شهده المغرب سنة ١٩٩٠، ليكون إحدى المؤسسات الرئيسية المساهمة في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة، خاصة في مجال تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد إعادة تنظيمه سنة ٢٠٠١. وحل محله المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إثر تعديل الدستور عام ٢٠١١.

^{٢٢} كمال عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ٧١.

المكتوبة المتعلقة بالموضوع، وإجراء عمليات تقاطع بين مصادر مختلفة لكل المعلومات والإفادات المتوفرة، إضافة إلى المعاينة الميدانية. فبعد القيام بتحديد أولى للسياقات التي احتجز فيها هؤلاء الضحايا، عكفت الهيئة على تجميع المعطيات الواردة في اللوائح المعدة من طرف الضحايا الناجين أو الجمعيات الحقوقية، ثم عمدت إلى الاستماع المباشر لشهادات الناجين من المعتقلات، كما تم الاستماع إلى شهادات موظفين سابقين أو حاليين لهم علاقة بالموضوع، واطلعت الهيئة على وثائق وسجلات ممسوكة من طرف السلطات المحلية، كما قامت بتحريرات ميدانية للمعاينة المباشرة^{٢٣}.

٢. تعزيز مسار المصالحة الوطنية

بدأ مسار العدالة الانتقالية في المغرب أواخر تسعينات القرن الماضي. أما اليوم فقد أصبحت الحاجة متزايدة إلى تعميم هذه التجربة في الوطن العربي، فأصبح من الأولويات الإنصات لكل من يطالب بمحاسبة الجلاد وإرجاع الحق للضحية. وفي هذا الإطار تلقى المغرب طلبات من البحرين وليبيا وتونس ومصر من أجل الاستفادة من هذه التجربة. وتونس حالياً تمشي في المسار نفسه بتأسيس هيئة الحقيقة والكرامة، وبدأت أيضاً ليبيا في نفس المسار.

وقد بُذلت في المغرب جهود من أجل "طي صفحة" انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت منذ بداية الستينيات، في إطار الصراع السياسي بين الملك والمعارضة اليسارية بصفة خاصة، وذلك من خلال الإفراج عن عشرات من المختفين ومئات السجناء السياسيين وسجناء الرأي سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٤، تمهيداً من الملك الحسن الثاني لإشراك المعارضة القديمة في الحكومة، إعداداً منه لانتقال العرش بسلاسة إلى ابنه محمد السادس الذي عمل على تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، من مجموعة من الأشخاص عدد منهم من مناضلي حقوق الإنسان إضافة إلى أشخاص مقربين من السلطة^{٢٤}.

وتمثلت مساهمة هيئة الإنصاف والمصالحة في مسار المصالحة الوطنية، في محاولة استرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع بكل مكوناته. ولذلك حرصت الهيئة على توجيه كل أعمالها ذات الصلة بمواضيع الكشف عن الحقيقة، وجبر الأضرار وإعادة الاعتبار وإنصاف الضحايا، وكل ما توصلت إليه من القرارات نحو تعزيز هذا المسار، وعلاوة على مشاركتها في أنشطة متعددة داخل المغرب وخارجه، تدخل ضمن تعزيز هذا المسار، وحددت الهيئة أهدافاً إجرائية لبلوغ هذه الغاية، يمكن تلخيصها في العناصر التالية^{٢٥} :

- المساهمة في نشر قيم وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة.

- العمل على تنمية سلوك الحوار مع المجتمع (ضحايا، عائلات، جمعيات، جامعات).

^{٢٣} الحقيقة والمسؤولية على الانتهاكات، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص: ٤٣.

^{٢٤} عبد العزيز النويضي، مصدر سابق.

^{٢٥} الحقيقة والإنصاف والمصالحة، الكتاب الأول، الرباط: هيئة الإنصاف والمصالحة، ٢٠٠٦)، ص: ٢٦- ٢٧.

- إرساء مقومات المصالحة بين الضحايا وتاريخهم، عبر إسماع صوتهم ومعاناتهم.

- إنشاء مركز أو مراكز لحفظ الذاكرة.

إثر إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة كان النظام الملكي في المغرب لا يزال مستمراً، ولكن الدولة عملت بشكل استباقي على معالجة مظالم الماضي الاجتماعية والسياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة بناء علاقات المواطنة، والتأكد من أن العمليات السياسية الناشئة لديها الشرعية اللازمة والدعم الشعبي العام لكي تتصلح مع إرث "شرها" السابق المتمثل في سنوات الرصاص^{٢٦}.

إن معرفة الحقيقة الكاملة واطلاع الجمهور على تفاصيل ما حدث من شأنه أن يكون رأياً شعبياً رافضاً لتلك الانتهاكات، وضامناً من ثم لعدم تكرارها ولمنهاضتها من طرف المجتمع في المستقبل، ومن شأن الاعتراف بما حدث من قبل المجرمين والمتورطين في تلك الجرائم أن يمهد للتسامح، وأن يساهم في تعزيز مسار المصالحة الوطنية، خصوصاً إذا تحققت الاستجابة للمناشدات والمطالبات بالعفو من قبل الأهالي والضحايا، حين يكون ذلك مشفوعاً بطلب العفو والمسامحة، وإبداء الأسف والندم من قبل المتورطين بشكل تطوعي لا إلزام فيه.

ويعتبر أحمد الحريزني رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السابق، في تصريح له على قناة الجزيرة، أن تكرار الانتهاكات الماضية في المغرب مستحيل، وأن البلاد اليوم لن تعرف عجزاً في الديمقراطية، وأن المغرب أراد أن ينتقل من عهد كان يتسم بصراع محموم حول السلطة أدى إلى تجاوزات كثيرة إلى وضع حالة بلد ديمقراطي عادي.

يمكن اعتبار هدف تعزيز خيار المصالحة الوطنية في المغرب بمثابة مسار ساهمت فيه كل الهيئات والمؤسسات وسائر مكونات المجتمع المدني السياسية والمدنية، عبر الانخراط في كل مراحل مسلسل استكمال الإصلاحات الجارية منذ بداية التسعينات، والتي تهم المؤسسات والتشريعات، وذلك لتعزيز الانتقال الديمقراطي ودعم بناء دولة القانون والمؤسسات^{٢٧}.

^{٢٦} زهرة بابر، العدالة الانتقالية خلفية المشروع ونطاقه، مركز الدراسات الدولية الإقليمية، جامعة جورج تاون قطر، على الرابط:

<https://cirs.georgetown.edu/ar/research/faculty-research/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8>

^{٢٧} الحقيقة والإنصاف والمصالحة، الكتاب الأول، ص: ٢٦.

المحور الثالث: هيئة الإنصاف والمصالحة: التوصيات والآمال

١. نتائج وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

انتهى انتداب الهيئة في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، وقدمت تقريرها في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه إلى الملك المغربي، الذي كلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة. وبحسب التقرير الختامي، فقد قامت الهيئة ببحث ودراسة أزيد من عشرين ألف ملف لضحايا الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة السيئة، ومكنت تحريات الهيئة من إجلاء حقيقة مصير ٧٤٢ حالة مختلفة. وهكذا تمكنت الهيئة من اكتشاف وتحديد هويات ٨٩ شخصاً توفوا رهن الاحتجاز، واكتشاف وتحديد هويات ١١ شخصاً توفوا إثر مواجهات مسلحة والوقوف على أماكن دفنهم، والانتفاء إلى أن ٣٢٥ من الأشخاص المدرجة أسماء بعضهم في عداد مجهولي المصير، قد توفوا على إثر الأحداث الاجتماعية الواقعة في سنوات ١٩٦٥ (٥٠ وفاة)، و١٩٨١ (١١٤ وفاة)، و١٩٨٤ (٤٩ وفاة). كما انتهت الهيئة إلى تحديد وفاة ١٧٣ شخصاً رهن الاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري، في الفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٩٩ في مراكز اعتقال، غير أنها لم تتمكن من تحديد أماكن الدفن^{٢٨}.

كما أفضى عمل الهيئة إلى اكتشاف أو تدقيق أو تحديد هوية مئات الأشخاص الذين توفوا رهن الاختفاء والاحتجاز أو الاعتقال التعسفي، أو توفوا على إثر الأحداث والانتفاضات الاجتماعية الواقعة سنوات ١٩٦٥ و١٩٨١ و١٩٩٠؛ بسبب الاستعمال المفرط وغير المتناسب لقوة الدولة. وقد تم دفن العشرات في غياب عائلاتهم ودون تدخل من القضاء، واعتبرت الهيئة بخصوص ٦٦ حالة للاختفاء القسري أن من واجب الدولة متابعة البحث بغية الكشف عن مصيرها^{٢٩}. وقامت الدولة بتعويض مجموعة من ضحايا "سنوات الرصاص"، بعد عقد جلسات استماع في مختلف مناطق المغرب، من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة التي يقوم جوهر فلسفتها على مبدأ عدم تكرار ما جرى^{٣٠}.

وخلال سنة ٢٠٠٥ قدمت هيئة الإنصاف والمصالحة تقريرها الذي يتضمن مجموعة من التوصيات تتعلق بالإصلاحات المؤسسية، وبإستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب. واستندت الهيئة في إعداد هذه التوصيات على المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستفادة من التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية في العالم،

^{٢٨} "الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب، موسوعة الجزيرة، ١٦/٦/٢٠١٦، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/6/11/%D9%87%D9%8A%D8%>

^{٢٩} عبد العزيز النويضي، مصدر سابق.

^{٣٠} محمد الراحي، هيئة الإنصاف والمصالحة.. ماذا تحقق بعد مضي عشر سنوات؟، ٠٦ فبراير ٢٠١٦، على الرابط:

<http://www.hespress.com/societe/293722.html>

بالإضافة إلى خلاصات التجربة المغربية في موضوع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الماضي^{٣١}. وتتبع تنفيذ التوصيات وتشمل بالأساس^{٣٢}:

- تعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، ومواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان، وتعزيز القانوني للحقوق والحريات الفردية والجماعية.
- وضع استراتيجية لمكافحة الإفلات من العقاب وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين.
- تأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها، وتفعيل توصيات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- ترشيد الحكامة الأمنية، والنهوض بحقوق الإنسان عبر التربية.

ورغم النتائج التي تم التنبؤ بها من قبل أطراف وطنية ودولية، من حيث التعويض المادي للضحايا وعائلاتهم، وكشف المقابر السرية التي دفنت فيها الجثامين، وتحويل مراكز الاعتقال إلى أماكن للذاكرة، وإطلاق برامج تربية وتشريعية للمصالحة مع الماضي؛ فإن التجربة قوبلت بتحفظات عدد من الفاعلين، سواء من الضحايا أو من الهيئات الحقوقية، وانتقد هؤلاء عجز الهيئة عن كشف مصير شخصيات بارزة تنصدر قائمة المختفين، كحسين المانوزي^{٣٣} وعبد الحق الرويسي^{٣٤} والمهدي^{٣٥} بن بركة^{٣٦}. لكن رغم ذلك فإن التجربة عززت حضور الهمم الحقوقي في المشهد العام بالبلاد من خلال توصيات اللجنة، خاصة ما يتعلق منها بخلق هيئات للرقابة والرصد وتشجيع المجتمع المدني^{٣٧}.

^{٣١} عمرو السراج، مصدر سابق، ص: ٢٣.

^{٣٢} مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة، الكتاب الرابع، (الرباط: هيئة الإنصاف والمصالحة، ٢٠٠٦)، ص: من ٨٣ إلى ٩٢.

^{٣٣} الحسين المانوزي هو مناضل تقدمي يساري اتحادي اختطف يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ من تونس في عملية جد محكمة، ونقل بسيارة دبلوماسية مغربية عبر الجزائر، واختفى عن الأنظار من حينها. وهناك شهادات مختطفين نجوا من سجن تازمامارت قد أكدوا أنهم شاهدوا الحسين حياً حتى سنة ١٩٧٥.

^{٣٤} عبد الحق الرويسي اختطف بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ من منزله الكائن في الدار البيضاء، في زمن "سنوات الرصاص"، وجرى إخبار العائلة باختفائه من طرف أحد أصدقائه.

^{٣٥} المهدي بن بركة هو سياسي مغربي ورئيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذو ميول يسارية، كان معارضاً للملك الراحل الحسن الثاني، اختفى في باريس عام ١٩٦٥، مع الاعتقاد بأن الشرطة الفرنسية قد تورطت في الاختطاف فقد قضت المحكمة الفرنسية بأن السلطات المغربية تتحمل المسؤولية الرئيسية.

^{٣٦} "الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب، مصدر سابق.

^{٣٧} العدالة الانتقالية، موسوعة الجزيرة، ٢٠١٥/١٢/٣١، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/18/%D8%A7%D9%84%D8%>

٢. هيئة الإنصاف والمصالحة وإشكالية التحول الديمقراطي

لا يمكن فصل مشروع التحول الديمقراطي في المغرب، من حيث الصيغة التي اتخذها في العقد الأخير من القرن الماضي، عن السياقات التاريخية التي تبلورت خلالها تجارب العدالة الانتقالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا^{٣٨}. هذه الأخيرة قام قائد تحريرها "نلسون مانديلا" في عام ١٩٩٣ ورئيس الحكم العنصري "دوكليرك" بتقاسم جائزة نوبل للسلام، حيث تفاوض "الأعداء" على نهاية سلمية للحكم العنصري، وقال يومئذ مانديلا: "أيها السادة إننا أمة واحدة وثقافات متعددة". هكذا تحدث المناضل الذي ألهم ورفاقه العالم بكفاح مرير أعاد شيئاً من الحق لأصحابه في بلاده التي كانت مسرحاً لعنصرية الرجل الأبيض ضد المواطنين السود. تجربة جنوب أفريقيا كانت قائمة على الاعتراف وطلب المسامحة، وهي من التجارب التي استفاد منها المغرب حيث أقر بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، الذي حركته إرادة سياسية كانت نتاج دينامية سياسية وحقوقية عرفها المغرب، ولم تأت نتيجة إملاءات خارجية.

صحيح أن مشروع الهيئة يحمل كثيراً من خصوصيات المغرب السياسية بمختلف معاركه وصراعات قواه الحية مع النظام السياسي السائد، وأنه في بعض أوجهه يُعد محصلة إخفاق سياسات النظام المذكور في تحقيق التنمية وإقامة الديمقراطية، ولكنه يحمل في بعض أوجهه الأخرى ما يكشف عن إخفاق المعارضة في الحد من استبدادية الحكم الفردي، وتوطين المشروع السياسي الديمقراطي^{٣٩}.

هناك علاقة تلازمية بين كل من العدالة الانتقالية والمصالحة من جهة، والتحول الديمقراطي من جهة أخرى. فالعدالة الانتقالية لازمة للمصالحة، وهذه الأخيرة جسر ذهبي لإنجاح عملية التحول الديمقراطي^{٤٠}. في هذا السياق بلغ الانتقال الديمقراطي ذروته في حكومة التناوب التوافقي التي أوصلت حزب الاتحاد الاشتراكي إلى السلطة عام ١٩٩٨، برئاسة المناضل اليساري عبد الرحمن اليوسفي، بعد أربعة عقود من المعارضة، أي بعد صراع طويل مع النظام وآلياته في التدبير السياسي. وجرى ذلك بسبب جهد سياسي مشترك بين النظام ومعارضيه^{٤١}. إن حاجة المغرب إلى المصالحة السياسية والتاريخية بعد أكثر من ثلاثة عقود من النظام الفردي في مغرب الاستقلال، أي من عام ١٩٦١ إلى أواسط التسعينات كان مطلباً ملحاً، لهذا رأى النظام والمعارضة أن العدالة الانتقالية يمكن أن تقدم حلاً يحصل التوافق بشأنها، في موضوع الانتقال الديمقراطي في بدايات العهد الجديد، عهد الملك محمد السادس الذي اعتلى عرش الملك بعد وفاة والده في نهاية القرن الماضي عام ١٩٩٩^{٤٢}.

^{٣٨} كمال عبد اللطيف، مصدر سابق، ص: ٢٨.

^{٣٩} كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص: ٢٨.

^{٤٠} محمد المالكي، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب قراءة في تجربة الإنصاف والمصالحة، (بيروت: الندوة السنوية للشبكة العربية للتسامح، ٢٠-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص: ١٢.

^{٤١} كمال عبد اللطيف، مصدر سابق، ص: ٢٨، ٢٩.

^{٤٢} كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص: ٣٠.

إن التطور الذي عرفه المغرب في معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، انطلاقاً من مقارنة هيئة الإنصاف والمصالحة مع تحديد عوائق الانتقال الديمقراطي في المغرب، وتطوير مقاربات الفاعلين وأدوارهم في المجتمع السياسي والمدني من أجل تسريع التحول الديمقراطي^{٤٣}، جعل عمل الهيئة يندرج ضمن المسار المغربي للتحول الديمقراطي، باعتباره مشروعاً وطنياً وعملاً حضارياً لبناء المستقبل^{٤٤}. إن مسار التجربة المغربية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، على ضوء الأحداث السياسية الكبرى المرتبطة بالانتهاكات منذ الاستقلال، ومقومات النظام السياسي والتجارب الدولية في العدالة الانتقالية، ساهمت فيه ظرفية وطنية ودولية بعيداً عن أي تأثير خارجي يحتمل منه إملاء التوجه^{٤٥}.

لا يختلف اثنان في أن التحول الديمقراطي في المغرب لم يكتمل بعد، لكن لن يختلف اثنان أيضاً في أن وعي استراتيجية الانتقال إلى الديمقراطية حاضر بقوة، وتتوسع دائرة مناصريه، ليس داخل المجتمع فقط، ولكن في دوائر الدولة أيضاً. فالديمقراطية بحسبها سيرورة شاقة وصعبة، لا سيما في مجتمع مركب من حيث الاختلاف العرقي والثقافي مثل المغرب، تحتاج إلى قدر يسير من الزمن، بالمفهوم التاريخي للزمن، وليس بأبعاده الطبيعية، وتحتاج أكثر إلى المراكمة المتدرجة للمكاسب، وإلى تامين الإنجازات، وتحويلها إلى روافع للتغيير والانتقال نحو الأفضل. والحال، على ما يبدو، أن الوضع الانتقالي في المغرب طال وتمدد منسوب ديمومته في الزمن، مقارنة بتجارب الانتقالات الديمقراطية الناجحة في العالم^{٤٦}. سيرورة الانتقال الديمقراطي هاته وتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب لم تأت كما حصل في بلدان أخرى نتيجة تغيير في النظام السياسي، بل انطلقت في سياق الاستمرارية التاريخية لنفس النظام السياسي، وفي ذلك خصوصية التجربة المغربية، لكن الإشكال المطروح هو إذا كانت هذه التجربة تندرج في إطار احتواء ملف يطرح نفسه باستمرار، أم في إطار رغبة أكيدة للنظام السياسي في إحداث التغيير^{٤٧}.

^{٤٣} مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة، مصدر سابق، ص: ٥٧.

^{٤٤} محمد زين الدين، مصدر سابق.

^{٤٥} مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة، مصدر سابق، ص: ٥٩.

^{٤٦} محمد المالكي، مصدر سابق، ص: ١٧.

^{٤٧} مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة، مصدر سابق، ص: ٥٨.

المحور الرابع: إشكالات العدالة الانتقالية في المغرب وبداية مرحلة ما بعد الربيع العربي

١. إشكاليات تجربة المغرب في العدالة الانتقالية

اعترفت الدولة المغربية وأجهزتها بكل أشكالها وتنوعاتها بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذا أمر مهم جداً من ناحية المقاربة السياسية ولا سيما فيما يخص مجتمعاً عربياً إسلامياً إفريقيًا، حيث أصبح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يتحدثون مباشرة في التلفاز العمومي المغربي، وهو ما يؤكد أن ما سمي في المغرب بزمن الرصاص بحسب المراقبين ولى بعد مسلسل المصالحة التي أطلقها المغرب.

يعتبر المغرب من الدول القليلة التي جرت العدالة الانتقالية من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي قامت بعدة مبادرات إيجابية، ورغم أهمية هذه التجربة ونجاحها نسبياً، فإنها تبقى مقيدة بالعديد من التحديات^{٤٨}. فقد احتوت مجموعة من الملاحظات التي أثرت سلباً على الهدف الحقيقي من مشروع العدالة الانتقالية في المغرب المتمثل في تحقيق مسار العدالة والديمقراطية.

ومن أهم هذه الملاحظات أن التحكم في مسار العدالة الانتقالية بشكل كبير من طرف الدولة قلل من دور المجتمع المدني، الذي أدى دوراً كبيراً في مرحلة الاستبداد السياسي في المغرب، وأيضاً تسييس منظمات حقوق الإنسان بعد قيام الأحزاب السياسية المعارضة بإنشاء منظمات حقوقية تابعة لها، بالإضافة إلى عدم تحقيق أو تطبيق مجموعة من التوصيات التي حددتها الهيئة المغربية للإنصاف والمصالحة خصوصاً في الجانب التشريعي، علاوة على تأخر الإصلاحات السياسية وتنفيذ بعض التوصيات لأعوام طويلة، وغياب مبدأ المحاسبة والمسؤولية الفردية، وعدم إتاحة المجال للتحقيق مع بعض المسؤولين المتورطين أو الذين تحوم حولهم شبهة التورط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولأسباب عدة لم تغط الهيئة إلا عدداً محدوداً من الضحايا، فلم يتم تعويض إلا شريحة محدودة من أسر الضحايا^{٤٩}، حيث تم تضخيم توقعات الضحايا في البداية، ولم يقدم أي توضيح حول محدودية العدالة في مسار العدالة الانتقالية، خصوصاً بعد صدور توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة^{٥٠}.

^{٤٨} أسباب فشل العدالة الانتقالية في المغرب، جريدة المساء المغربية، ١٠/١٠/٢٠٠٨.

^{٤٩} عمرو سراج، مصدر سابق، ص: ٣٠.

^{٥٠} أسباب فشل العدالة الانتقالية في المغرب، مصدر سابق.

كما واجه هذه الهيئة تحدٍ يتمثل في أن استمرار وتواصل هذه المبادرة تما من النظام نفسه وبوجود الأجهزة نفسها التي قامت بالانتهاكات، وأن سقفها لم يصل إلى المؤسسة الملكية التي قامت هي بالمبادرة، ومن ثم فقد ظلت خارج دائرة المساءلة أي أنها استبعدت منها سلفاً^{٥١}. تبع ذلك غياب المحاسبة عن تلك الجرائم، ولكن غياب المحاسبة تخطى غياب المساءلة الجنائية إلى الفشل في تحديد هؤلاء المسؤولين عن الانتهاكات. فقد مُنعت الضحايا من تسمية الجناة في العلن أثناء الإدلاء بشهادتهم، وعدم تقديمهم للمحاكمة.

إن غياب تسمية الذين ارتكبوا الجرائم يساهم في استمرار القمع السياسي والاعتقالات الجماعية، إضافة إلى شعور القائمين به بالأمان من المساءلة القانونية، فأولئك الذين عذبوا وأمروا بالقتل والاعتقال الجماعي حافظوا على مناصبهم في المجال العام^{٥٢}. فبينما استخدمت هذه السياسات القمعية سابقاً بدعوى الحفاظ على الملكية، فإنه يتم استخدامها الآن تحت اسم "مكافحة الإرهاب".

وأيضاً لم تصل برامج جبر الضرر لجميع المتضررين من الانتهاكات، وكل هذا يعيق تحقيق الهدف الرئيسي لهذه التجربة وهو التصالح الفعلي مع الماضي. ومع أن الهيئة قامت بحل كثير من قضايا الاختفاء القسري فقد تبقت ٦٦ قضية عالقة. بعض هذه الحالات شائك سياسياً، وتشمل هؤلاء الذين عارضوا النظام^{٥٣}.

من بين الانتقادات التي وجهت إلى التجربة المغربية، أن الحقيقة كانت ناقصة في مجموعة من الجوانب، كما أكد ذلك القيادي الحقوقي عبد الإله بن عبد السلام، الذي عمل مع عائلات المعتقلين^{٥٤}: "نحن نريد الحقيقة كاملة" فأعضاء الهيئة لم يتناولوا الانتهاكات التي حدثت ضد انتفاضة الريف عام ١٩٥٧، وانتفاضة الخبز في الدار البيضاء عام ١٩٨١، ولا الانتهاكات التي ارتكبت تجاه الصحراويين.

كما تم انتقاد عملية العدالة الانتقالية في المغرب من قبل الضحايا وعائلاتهم، وكذلك المنظمات غير الحكومية، لفشلها في تحقيق هدفها الأساسي: المصالحة الوطنية. ومع أن ممارسة الاختفاء القسري قد انخفضت إلى نطاق محدود جداً، فإن الاعتقال الجماعي والتعذيب الجماعي ظلوا موجودين في الساحة، واستمرار هذه الانتهاكات يمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق هذه المصالحة. لأن المصالحة ليست التصالح بالأيدي. فطالما أن هؤلاء الذين ارتكبوا التعذيب يقودون المجال

^{٥١} عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، بتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٣)، ص: ١٠٦.

^{٥٢} خلال التحقيقات لم يكن مسموحاً بـ "تسمية الأشخاص"، وسمح فقط بمناقشة الأحداث، وتم تعويض المتضررين. ورغم أن المسؤولين عن الجرائم ظلوا مجهولين من الناحية الرسمية والقضائية فإنهم معروفون من طرف المنظمات الحقوقية، ومن طرف المتضررين الذين أشاروا إليهم من خلال وسائل الإعلام بشكل غير رسمي، أو من خلال تأليف بعض الكتب مثل الزنزانة رقم عشرة لأحمد المرزوقي.

^{٥٣} المغرب: نموذجاً للعدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تظل هناك تساؤلات، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ١٦/٢/٢٠١٢، على الرابط: <https://www.ictj.org/ar/news/morocco-still-model-justice-mena-questions-remain>

^{٥٤} الحقوقي عبد الإله بن عبد السلام منسق الائتلاف المغربي للهيئات الحقوقية، الذي يضم ٢٢ منظمة غير حكومية تشتغل على قضايا حقوق الإنسان من زوايا متعددة، يواصل معاركه النضالية على المستوى الحقوقي، والسياسي، والاجتماعي، دون أن تظهر عليه بوادر التعب، ويسعى في المغرب برجل الاحتجاج.

العام فمن الصعب الشعور بالمصالحة. كما أن إصلاح القطاع القضائي ومؤسسات الدولة، والذي هو عنصر آخر هام ضمن توصيات الهيئة، يظل غير مكتمل في المغرب^{٥٥}.

٢. تجربة العدالة الانتقالية فيما بعد الربيع العربي

يبدو أنه كان ينبغي انتظار الربيع العربي وتحرك الشباب المغربي في الشارع إثر هرب بن علي من تونس وسقوط مبارك في مصر، في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ٢٠١١ على التوالي، ليحدث إصلاح دستوري مهم في المغرب. فقد جاءت حركة ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١١ التي دعمتها أحزاب اليسار الموجودة خارج المؤسسات وجزء من الإسلام السياسي، لخلق ميزان قوى جديد دفع السلطة إلى استباق التطورات واقترح الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الذي أعقبته انتخابات أوصلت المعارضة الإسلامية المعتدلة إلى المشاركة في السلطة وتقاسمها مع الملك، لتتعلق معركة أخرى تتعلق اليوم بتفعيل ديمقراطي للدستور الجديد وترجمة الإصلاح الذي جاء به إلى واقع ملموس^{٥٦}.

وفي هذا السياق يحمل شهر كانون الثاني/يناير أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد انطلقت الانتفاضات العربية في ذلك الشهر من ستة أعوام خلت، وفي هذا الشهر أيضاً بدأ المغرب مسيرة العدالة الانتقالية قبل ١٣ عاماً. وظل المغرب إلى يومنا هذا حاضراً بتجربته في تقديم مفهوم العدالة الانتقالية للمنطقة. وفي خضم الاضطراب السياسي في عام ٢٠١١^{٥٧}، ومع توسع دائرة الحراك الاجتماعي العربي، وخصوصاً في المغرب، تفاعلت السلطة بشكل استباقي فأعلنت في خطاب ملكي في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، تدشين حقبة إصلاحات جديدة، بدءاً من تعديل الوثيقة الدستورية وصياغة أخرى جديدة، حيث تضمن الدستور الجديد أحكاماً ومقتضيات ذات صلة بتوصيات "هيئة الإنصاف والمصالحة". كما عكست صياغة بعض مقاطعه روح ما أوصت وطالبت به الهيئة في تقريرها الختامي، من ذلك على سبيل المثال التزام المملكة المغربية بـ "حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما"^{٥٨}. ومن ثم لاحت في المغرب إمكانية استخدام تدابير العدالة الانتقالية لانتقال ديمقراطي سلس. كما أن سلسلة من التعديلات الدستورية قد عززت الحقوق المدنية، وجرمت التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة^{٥٩}.

ويمكن القول إن ما استجد في الدستور الجديد، من زاوية توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أصل لأبعاد جديدة لم تعرفها الدساتير السابقة: أي جيل جديد من المسؤوليات والواجبات، أقرها المشرع الدستوري لفائدة

^{٥٥} المغرب: نموذجاً للعدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط ولكن تظل هناك تساؤلات، مصدر سابق.

^{٥٦} عبد العزيز النويضي، مصدر سابق.

^{٥٧} المغرب: نموذجاً للعدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تظل هناك تساؤلات، مصدر سابق.

^{٥٨} امحمد المالك، مصدر سابق، ص: 14.

^{٥٩} المغرب: نموذجاً للعدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تظل هناك تساؤلات، مصدر سابق.

المواطنين، وألزم السلطات العمومية والجهوية باحترامها في الممارسة. مثل الحق في العلاج، والتغطية الصحية والتضامن، والتعليم، والتكوين المهني، والشغل .

وتجدر الإشارة في سياق إبراز مدى استجابة الدستور الجديد لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى أنه تمت دسترة "مبدأ فصل السلطات"، كما تمت دسترة مؤسسات كانت موجودة، أو إحداث مؤسسات لم تكن موجودة من قبل، من هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مثل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، الذي تأسس في أعقاب انتهاء مهمة "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، ومؤسسة الوسيط التي حلت محل "ديوان المظالم"^{٦٠}.

يمكن القول إن الدستور الجديد استجاب بشكل عام لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ولكن لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن الإصلاحات القانونية. حيث لم يتم فعل الكثير لأجل تعزيز المؤسسات القانونية، كما لم يتم المضي قدماً في مأسسة بعض القطاعات الحساسة وذات العلاقة العميقة بمجالات حقوق الإنسان، من قبيل "قطاع الأمن" بمختلف هيئاته وأجهزته^{٦١}. وعليه يُفهم أن مشروع المصالحة الوطنية في المغرب لم يكتمل بعد، وأنه يحتاج إلى مزيد من التعميق والترسيخ وبناء التأييد حول منجزاته العامة، ليصبح قادراً على تيسير مناخ التحول الديمقراطي وشروطه اللازمة^{٦٢}.

ورغم ذلك فإن التجربة المغربية تعد نموذجاً لكثير من الدول العربية، خاصة تلك التي شهدت انتهاكات كبيرة على مستوى حقوق الإنسان كتونس التي بدأت فيها عام ٢٠١٦ هيئة الحقيقة والكرامة، ومصر وليبيا واليمن. فعملت هذه البلدان بعد الثورات التي شهدتها إلى سن قوانين معنية بالعدالة الانتقالية، وسارعت إلى تحديد الكيفية التي يجب التعامل بها مع انتهاكات الماضي الجسيمة. وهي خطوات من شأنها أن تساعد على الانتقال السلمي لمرحلة ديمقراطية تعددية يسودها الاستقرار السياسي، وتبتعد بها عن الانزلاق في الحروب الأهلية^{٦٣}. خصوصاً أنه بعد انتهاء الربيع العربي بدأ يعلو صوت عائلات الضحايا الذين قتلوا أثناء الثورات، وكل ضحايا القمع والتعذيب والاعتقال. فحين هدأ صوت الرصاص بدأت مرحلة المحاسبة. ولمواجهة مخلفات الماضي برزت تجربة العدالة الانتقالية كمرحلة انتقالية لبناء مستقبل أفضل.

^{٦٠} امحمد المالكي، مصدر سابق، ص: ١٤ و ١٥.

^{٦١} المغرب: نموذجاً للعدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تظل هناك تساؤلات، مصدر سابق.

^{٦٢} امحمد المالكي، مصدر سابق، ص: ١٧.

^{٦٣} خالد الشراوي السموني، العدالة الانتقالية والمصالحة والإنصاف.. تجربة المغرب، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.hespress.com/orbites/243931.html>

خاتمة

أراد المغرب من خلال تجربة العدالة الانتقالية أن يخرج من وضع سياسي منغلق مستبد إلى وضع سياسي فيه نوع من الانفتاح، وفيه مجال للحريات العامة. وحاولت هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب التصالح مع إرث الماضي، خصوصاً فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري وجبر الضرر الفردي والجماعي. ولا تختلف هذه التجربة عن كل تجارب العالم في كونها تحمل جوانب إيجابية وأخرى سلبية. ومن ثم فإن الحاجة ماسة للوقوف على الجوانب السلبية من أجل تداركها. وكما قال الناشط الحقوقي المغربي مصطفى المانوزي^{٦٤}: "المصالحة هي مسلسل مرتبط وشامل لا يمكن أن تجزئه، والخطأ الذي وقعت فيه الدولة أنها تصالحت مع جزء من اليسار وجزء من الإسلاميين بين مزدوجتين، ولكن لم تتصلح مع المجتمع".

ومنه فإن مسار العدالة الانتقالية في المغرب لم ينته بعد، بل هناك ورش الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كعنوان للمرحلة المقبلة، بالتوازي مع مأسسة الديمقراطية وجعل السلطة القضائية أكثر استقلالية. وعدم الاكتفاء بتعويض من تعرض للانتهاكات مالياً بل أيضاً تعويضاً معنوياً من خلال تخليد ذكرى الضحايا في مناهج التعليم وأسماء الشوارع والمتاحف.

وعلى هذا الأساس فرغم إيجابيات النموذج المغربي إلا أنه لا يمكن اعتباره النموذج الأمثل لكل الدول المجاورة في المنطقة العربية؛ لأن موضوع العدالة الانتقالية يبقى موضوعاً شائكاً ويختلف من دولة إلى أخرى. فاختلاف نوعية الانتهاكات والنظم الموجودة في كل دولة عربية، واختلاف الحراك الاجتماعي الموجود بها أيضاً، يجعلان من "استيراد" التجربة المغربية وإسقاطها في واقع مختلف أمراً غير ناجح. فكل دولة من الدول العربية تحتاج لبلورة تجربتها الذاتية في موضوع العدالة الانتقالية، حيث عليها أن تقوم بدراسة التجربة المغربية وغيرها من التجارب في مختلف القارات لتخلص إلى نموذج يناسب خصوصيتها المحلية.

إن جراح النزاعات والانتهاكات قابلة للشفاء، ودواء التئام جروح العالم العربي بعد الثورات يوجد في العدالة الانتقالية؛ لأنها تنصف المظلوم، وهي انتقالية تضمن للمجتمع انتقالاً آمناً من الاضطراب إلى الاستقرار.

^{٦٤} صرح بذلك في برنامج "تحت المجهر" في حلقة "جوهر المصالحة"، بتاريخ ١٣/٨/٢٠١٣، التي تناولت تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، وهو مناضل حقوقي وورئيس منتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات